خريطة المنطقة الآمِنة شمال سورية

إعداد:
أنس شواخ - بشير نصر الله - عبادة العبد الله.

خرائط تحليلية

أيلول /سبتمبر 2022

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2022
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد:..... 4

أولاً: المنطقة الآمنة في التفاهُمات الدولية شمال سورية 4

1.التفاهُمات الروسية – التركية.....6

2.التفاهُمات الأمريكية – التركية 6

ثانياً: المنطقة الآمنة وَفْق خارطة السيطرة شمال سورية 8

1.منطقة خفض التصعيد.....8

2.مناطق مستقرّة.....9

3.مناطق غير آمنة.....9

ثالثاً: رؤية الفاعلين الدوليين للمنطقة الآمنة 10

1.تركيا.....10

2.روسيا.....12

3.إيران.....12

4.الولايات المتحدة الأمريكية.....13

خُلاصة:.....13

تمهيد:

بدأت تركيا أولى خطواتها العمليّة لإنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري منذ تنفيذ عمليّة "درع الفرات" في آب/ أغسطس 2016 ضدّ تنظيم "داعش" ووحدات الحماية الكرديّة التابعة لحزب العمال الكردستاني، والتي شملت مناطق أعزاز وجرابلس والباب بريف حلب الشمالي.

تباعاً ومع تنفيذ 3 عمليات عسكرية أخرى في مناطق إدلب وحلب والرقة، ضد حزب العُمّال الكردستاني وقوات النظام السوري، أصبحت تركيا تتحدّث مراراً عن ضرورة ربط مناطق الحزام الأمني لإنشاء المنطقة الآمنة شمال سورية[1].

غير أنّ رغبة تركيا في تشكيل المنطقة الآمنة واجهت –وما تزال– تحدِّيات وعوائق عديدة من قِبل مختلف الفاعلين الدوليين في سورية، أي الولايات المتحدة وروسيا وإيران، مما دفعها مرّة لاستخدام الأدوات الدبلوماسية وأخرى الأدوات العسكرية.

في الأصل، يعود مقترح تركيا لإنشاء منطقة آمنة شمال سورية إلى منتصف عام 2012، وفي أيار/ مايو 2013 عرض الرئيس رجب طيّب أردوغان على الولايات المتحدة الفكرة مجدداً وبشكل رسمي على الإدارة الأمريكية، لكن لطالما قُوبلت تلك الرغبة إمّا بالرفض أو الوعود أو عدم التعاون.

يستعرض هذا التقرير وخرائطه المرفقة موقع المنطقة الآمنة من التفاهمات الدولية شمال سورية، ثم موقعها وَفْق خارطة السيطرة الراهنة، إضافةً لاستعراض مواقف ورؤية الفاعلين الدوليين للمنطقة الآمنة ومفهومها.

أولاً: المنطقة الآمنة في التفاهُمات الدولية شمال سورية

اهتمت تركيا بالتنسيق المستمر مع الفاعلَيْنِ الأساسيِيْنِ في الملف السوري وهما روسيا والتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وكان حاضراً في جميع مباحثاتها واجتماعاتها تأمين كامل المناطق الحدودية معها في سورية، من التهديدات الأمنية وجميع الجهات التي ممكن أن تشكل هذه التهديدات.

[1] أردوغان: سنربط قريباً بين حلقات الحزام الأمني ونقيم منطقة آمنة شمالي سورية، TRT عربي، 8-08-2022، الرابط

خريطة المنطقة الأمنية شمال سورية

أيلول/ سبتمبر 2022

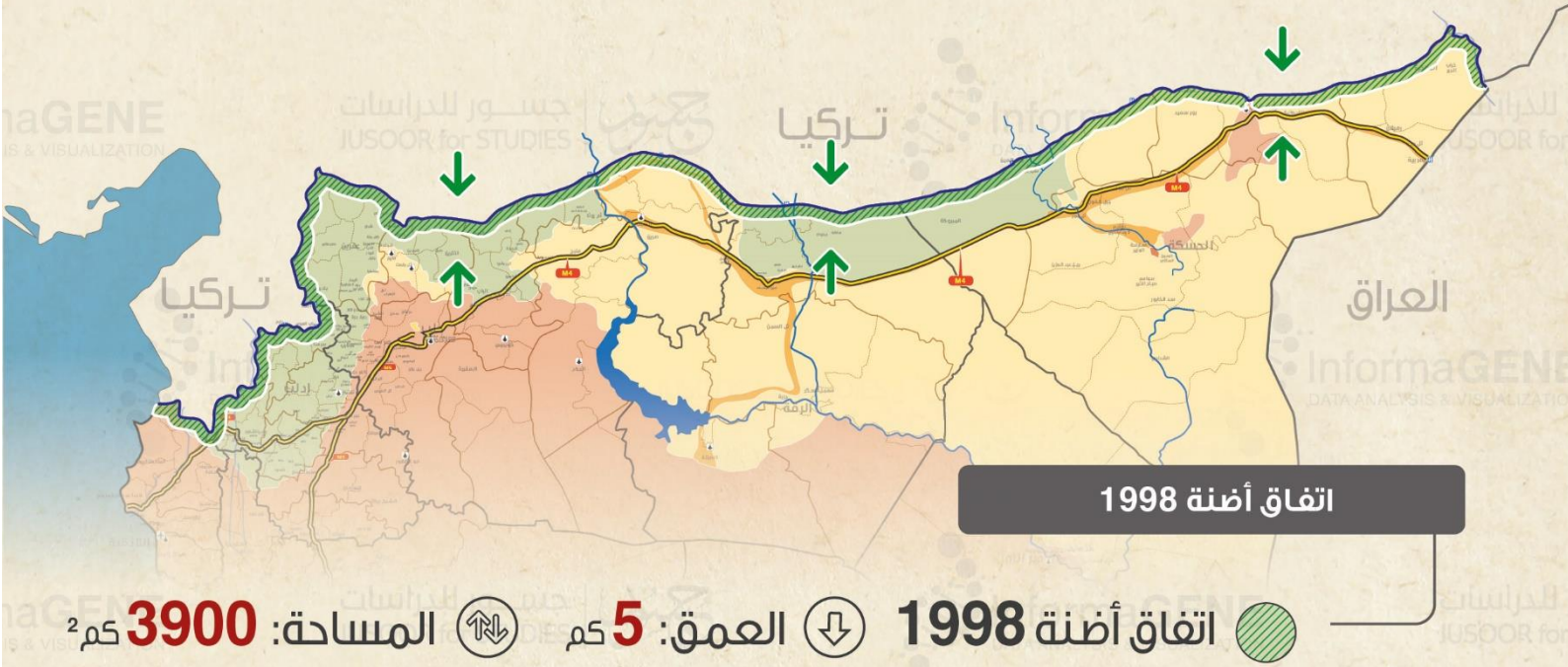

اتفاق أضنة **1998** العمق: **5** كم المساحة: **3900** كم²

منطقة الدوريات المشتركة العمق: **10** كم

مفاتيح الرموز

- الحدود التركية مع سورية
- مناطق سيطرة المعارضة السورية
- مناطق سيطرة النظام السوري
- مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية

1:300,000

0 1,25 2,5 5 km

N

المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبّر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.

Designed by BEYOND CREATIVE AGENCY

1. التفاهُمات الروسية – التركية

وقّع الجانبان التركي والروسي عدداً من مذكرات التفاهُم الخاصّة بسورية؛ إلّا أنّ أيّاً منها لم يتضمن إشارة صريحة إلى "المنطقة الآمنة" التي تسعى تركيا لإنشائها، لكنّها كانت تتضمن خطوات إجرائيّة وآليّات تنفيذيّة تُساهم جزئياً ونسبياً في تحقيق متطلّبات هذه المنطقة، كالدوريات العسكريّة المنسَّقة التي سيّرها الجانبان في إدلب سابقاً[2] وفي عمق 10 كم جنوباً عن الحدود السوريّة التركيّة داخل مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطيّة شرق الفرات وفي محيط منطقة منبج، إضافةً لنقاط المراقبة الروسيّة التي انتشرت بعمق 30 كم داخل تلك المناطق وفي منطقتَيْ تل رفعت ومنبج لضمان انسحاب عناصر حزب العمال[3].

ويعكس عدم تضمين عبارة "المنطقة الآمنة" في مذكرات خفض التصعيد (2017) وسوتشي (2018) وسوتشي (2019) وموسكو (2020)، عدم رغبة واستعداد روسيا لوجود أي التزام يقع على عاتقها يؤدي إلى تقويض مساعي النظام السوري في استعادة السيطرة على شمال البلاد. كما أنّ قبولها بالإجراءات التنفيذية لا يعدو إظهار الاستجابة والتفهم للمخاوف الأمنية التركية، دون أن يعني الموافقة عليها كآلية لتنفيذ منطقة آمنة.

2. التفاهُمات الأمريكية – التركية

يُمكن اعتبار "خارطة طريق منبج"[4] التي تمّ التوافق عليها بين وزيرَي الخارجيّة التركيّ والأمريكيّ في حزيران/ يونيو 2018، محاولة التوافُق والخطوة الأولى بين الجانبين في مسار إنشاء منطقة آمنة شمال سورية.

لم تنصّ خارطة طريق منبج بشكل صريح على المنطقة الآمنة، غير أنّها تضمّنت إجراءات تتطابق مع متطلبات إنشائها، كتحديد جدول زمني مدّته 6 أشهر تضمن الولايات المتحدة خلالها انسحاب المجموعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني من منبج ومؤسساتها، وإنشاء مؤسسات حكم محليّة وأمنيّة في المنطقة لتحقيق الاستقرار والأمن فيها، وتسيير دوريات مشتركة بين الجانبين لمراقبة وضمان هذا الاستقرار.

---

[2] سورية: ما هي بنود اتفاق إنشاء منطقة منزوعة السلاح بإدلب، BBC عربي 18-09-2018، الرابط

[3] قراءة تحليلية في بنود مذكرة اتفاق سوتشي، سبوتنيك، 23-10-2019، الرابط

[4] مسؤول تركي: خارطة طريق منبج نموذج لإنهاء واشنطن علاقتها مع ي ب ك، الأناضول، 30-02-2019، الرابط

وبمعزل عن خارطة الطريق التي لم يتم تطبيقها بسبب استمرار الخلافات بين الطرفين، اقترح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على نظيره التركي رجب طيّب أردوغان في كانون الثاني/ يناير 2019، إقامة منطقة آمنة شمال شرق سورية بعمق 30 كم. جاء هذا المقترح بعد أسابيع قليلة من إعلان الولايات المتحدة الاستعداد للانسحاب من سورية.

وعليه عقد الجانبان مباحثات ثنائية استمرّت حتى تموز/ يوليو 2019، خلصت في الشهر ذاته إلى تشكيل هيئتين عسكريتين من البلدين لمواصلة أعمال التنسيق المشترك في مقر وزارة الدفاع بتركيا لمناقشة إقامة منطقة آمنة في سورية. وفي آب/ أغسطس من العام ذاته، أنشأ الطرفان مركز التنسيق المشترك للإشراف على خطوات إنشاء هذه المنطقة، قبل أن يتوقف العمل به بسبب الخلافات بين الطرفين.

وبعد إطلاق تركيا عملية "نبع السلام" شرق الفرات استأنف الجانبان المباحثات الدبلوماسية، وتم إصدار وثيقة في 17 من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، تضمّنت الاتفاق على استمرار أهمية إنشاء منطقة آمنة وتفعيلها بغية تبديد المخاوف عن الأمن القومي لتركيا[5].

لكن، لم تمضِ إلا أيام وأعلنت تركيا عن التفاهُم مع روسيا على مذكّرة سوتشي (2019)، التي أعقبها إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب نجاح خطوات إنشاء المنطقة الآمنة شمال سورية.

ومن الواضح، أنّ توقيع مذكّرة سوتشي (2019) جاء نتيجة مخاوف تركيا من عدم القدرة على استكمال خطوات إنشاء المنطقة الآمنة بعد انتهاء المهلة المتفَق عليها مع الولايات المتحدة حولها في البيان المشترك دون إحراز أي تقدُّم، وبالتالي المخاوف من تكرار سيناريو خارطة طريق منبج.

في الواقع، كانت الخلافات بين أنقرة وواشنطن بما يخصّ إنشاء المنطقة الآمنة تتعلّق بشكل رئيسي بتزعزع الثقة، وهو ما انعكس أيضاً على عدم التوافق على رؤية مشتركة حول آليات وخطوات إنشاء هذه المنطقة، أي الإشراف والرقابة والتنفيذ.

بالنتيجة، تزعزعت الثقة بين الطرفين بسبب عدم استجابة الولايات المتحدة لمخاوف تركيا، أي لشروطها ومطالبها بإنهاء التعاون مع قسد وإيقاف عمليات توريد السلاح إلى وحدات الحماية الكردية بدعوى محاربة تنظيم داعش، حيث تجد أنقرة أنّ إقامة المنطقة الآمنة وَفْق آلية التنسيق المشترك مع الولايات المتحدة إلى جانب سحب أسلحة قسد الثقيلة وإيقاف عمليات التوريد إليها، هي خطوة رئيسية في إعادة بناء الثقة بين البلدين.

[5] نص البيان التركي-الأمريكي بخصوص شمال شرق سورية، BBC عربي، 18-10-2019، الرابط.

ثانياً: المنطقة الآمنة وَفْق خارطة السيطرة شمال سورية

1. منطقة خفض التصعيد

تنحصر منطقة خفض التصعيد منذ آذار/ مارس 2020، في منطقة إدلب شمال غرب سورية، وتضم أيضاً أجزاءً من أرياف حلب وحماة واللاذقية، وتبلغ مساحتها 3500 كم^2.

تم إنشاء هذه المنطقة في أيار/ مايو 2017 بموجب مذكّرة خفض التصعيد بين تركيا وروسيا، وتقلّصت مساحتها بعد سيطرة النظام على المنطقة العازلة التي تم الاتفاق عليها في مذكرة سوتشي (2018)، بعدما أخفق الطرفان في التوصّل لفهم مشترك حول آلية التعاون المشترك لإرساء تهدئة مستدامة، أي ما يتعلّق بانتشار ومهام نقاط المراقبة وتسيير الدوريات وسُبل مكافحة الإرهاب.

وعندما وقّعت موسكو وأنقرة مذكّرة التفاهم في 5 آذار/ مارس 2020، كان الهدف منها نقل إدلب من حالة خفض التصعيد إلى الاستقرار[6]. لاحقاً سعت تركيا لتحويل إدلب إلى منطقة آمنة[7]، لكن أعاق ذلك عدم القدرة على إرساء وقف إطلاق النار بشكل شامل ومستدام واستمرار الخلافات بين الضامنين حول قضايا الإرهاب وحركة التجارة والنقل وعودة اللاجئين والنازحين والوجود العسكري التركي وغيرها.

عموماً، تقود الإجراءات المتفَق على تنفيذها بين الضامنين لتحويل إدلب لمنطقة مستقرّة، لكن ذلك لا يعني قبول روسيا بالتعامل معها رسمياً كمنطقة آمنة، وهي تربط ذلك فقط بوجود تعاوُن بين تركيا والنظام السوري.

وسعي روسيا لتحويل إدلب إلى منطقة مستقرّة يتعلّق بعاملين، أحدهما تفعيل حركة التجارة والنقل على طريقَيْ M4 وM5، والآخر بإنهاء التهديدات الأمنية لقاعدة حميميم عَبْر تفكيك هيئة تحرير الشام والتنظيمات الجهادية في المنطقة وهي تُفضّل أن تُشارك بعمليات مشتركة مع تركيا لضمان تحقيق ذلك، وسبق أن اختبر الطرفان ذلك في أيلول/ سبتمبر 2020، حيث تم تنفيذ 3 تدريبات مشتركة في إطار مكافحة الإرهاب على خطوط التماسّ في محيط سراقب.

---

[6] أردوغان: لن نسمح بتحويل إدلب إلى بيئة صراع مجدداً، الأناضول، 9-6-2020، الرابط.

[7] جاويش أوغلو: ترتيبات جديدة في إدلب بعد إقامة المنطقة الآمنة، تلفزيون سوريا، 19-6-2020، الرابط.

2. مناطق مستقرّة

وهي المناطق التي سيطرت عليها فصائل المعارضة السورية بدعم كامل من الجيش التركيّ، بموجب عمليات درع الفرات وغصن الزيتون شمال حلب، ونبع السلام شمال الرقة والحسكة.

تبلغ مساحة هذه المناطق 8400 كم^2 وتضم مدن عفرين والباب ومارع وأعزاز وجرابلس وتل أبيض ورأس العين.

ويُلاحَظ أنّه لا يوجد وصف رسمي متفَق عليه بين تركيا وروسيا لهذه المناطق، غير أنّ تركيا تُعرّفها بالآمنة، بينما تتجنّب روسيا أي تعريف لها، لكن قياساً على منطقة إدلب، يبدو أنّ كِلا الطرفين متفِق ضمنياً على اعتبار هذه المناطق مستقرّة، فحجم الخروقات لوقف إطلاق النار منخفض بشكل كبير، لكنّه غير مُستدام، ولا يوجد فيها خلاف حول قضايا الإرهاب وحركة التجارة والنقل وعودة اللاجئين والنازحين.

وبالفعل، قد تتطابق معايير الاستقرار –النسبي– في هذه المناطق أكثر من معايير الأمان، فالخروقات وعمليات الاستهداف التي تتعرّض لها المواقع العسكرية والأحياء السكنية ما تزال مستمرّة لكن بوتيرة منخفضة مقارنة مع حالة إدلب. ومع أنّ مصدر الخروقات غالباً ما يكون مناطق قوات سورية الديمقراطية إلّا أنّ قوات النظام السوري أيضاً تُشارك أحياناً بالقصف[8]، عدا الضربات الجوية التي تشنها روسيا بين الفترة والأخرى.

كذلك، فإنّ واقع هذه المناطق الأمني، إلى جانب الاقتصادي والسياسي، بات يُشكّل دافعاً لحركة هجرة عكسيّة نحو خارج الحدود، مما يعني أنّ هناك تحدِّيات داخلية أيضاً لضمان الانتقال بها من المناطق المستقرّة إلى الآمنة.

3. مناطق غير آمنة

وهي المناطق التي تُسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية ويقع القسم الأكبر منها ضِمن عمق 30 كم من الحدود التركية.

تضم هذه المناطق بشكل رئيسي مدن وبلدات تل رفعت ومنبج وعين العرب شمال وشرق حلب، والدرباسية وعامودا والمالكية والقحطانية وتل تمر شمال الحسكة، وعين عيسى شمال الرقّة.

تم تحديد هذه المناطق بموجب مذكّرة سوتشي (2019) بين تركيا وروسيا، ورغم عدم تعريف حالتها، إلّا أنّه غالباً ما يتم التعامل معها كمناطق غير آمنة، كون الإجراءات المتفَق عليها بين الطرفين تهدف أصلاً إلى إنهاء التهديدات الأمنية الصادرة عنها، عَبْر تسيير الدوريات المشتركة

[8] بينهم 5 أطفال.. ارتفاع عدد ضحايا قصف النظام السوري على سوق شعبي بريف حلب، الحرة 19-8-2022، الرابط.

بعمق 10 كم عن الحدود التركية شرق الفرات، وإنشاء روسيا والنظام السوري نقاط مراقبة ورصد على طول الشريط الحدودي لضمان انسحاب حزب العُمّال الكردستاني وتفكيك البِنْية التحتية العسكرية التي أسسها.

لكن وبالرغم من توقُّف الأعمال العسكريّة الكبيرة في تلك المناطق واستمرار العمل بآلية الرصد والمراقبة لتنفيذ مذكرة سوتشي، إلّا أنّ تركيا تتعامل معها كآليات مُعطّلة نتيجة عدم التزام روسيا بما تم التعهُّد به. لذلك بدأت أنقرة تنفيذ عمليات جويّة مكثّفة عَبْر الطيران المسيَّر ضدّ مواقع حزب العمال الكردستاني وقسد منذ آب/ أغسطس 2021.

ثالثاً: رؤية الفاعلين الدوليين للمنطقة الآمنة

1. تركيا

المنطقة الآمنة شمال سورية بموجب رؤية تركيا، والتي تختلف فيها مع بقية الفاعلين، تتعلّق بـ 3 قضايا رئيسية وهي: العمق، والحكم، والمراقبة.

حيث تُطالب تركيا بعمق 30 كم على طول الشريط الحدودي وقد يزيد هذا العمق ضِمن مناطق تل رفعت ومنبج[9]، وتتمسّك بوجودها العسكري في المناطق التي تنتشر فيها لضمان نجاح آليات المراقبة والرصد، حتى تكون خالية تماماً من التنظيمات المصنّفة على قوائم الإرهاب، وتُساعد في تهيئة الظروف لإعادة اللاجئين والنازحين.

ومع التراجع الواضح في ثقة تركيا بفعاليّة آلية المراقبة والرصد القائمة بموجب مذكرة سوتشي (2019)، وتراجع الثقة بجديّة روسيا والنظام فإنّها قد تكون حريصة في المستقبل على تعديل هذه الآلية، عَبْر إشراك قواتها بشكل مباشر لإنفاذ ما تم التفاهم عليه، من خلال إنشاء نقاط عسكريّة منفردة، أو مشتركة مع الجانب الروسي وبوجود قوات النظام ضِمن المناطق التي تعتبرها حتى الآن غير آمنة.

كما أنّ تركيا تتوقع بعد إرساء التهدئة بشكل مُستدام ومعالجة ملف مكافحة الإرهاب دعماً دولياً لعملية إعادة الإعمار بما يضمن عودة النازحين والمهجَّرين إلى المنطقة الآمنة، خاصةً أنّ العدد الأكبر منهم حالياً على أراضيها.

[9] أردوغان: المنطقة الآمنة جنوب تركيا باتت "ضرورة ملحة"، الأناضول، 30-05-2022، الرابط.

خريطة المنطقة الآمنة وفق الرؤية التركية

أيلول/ سبتمبر 2022

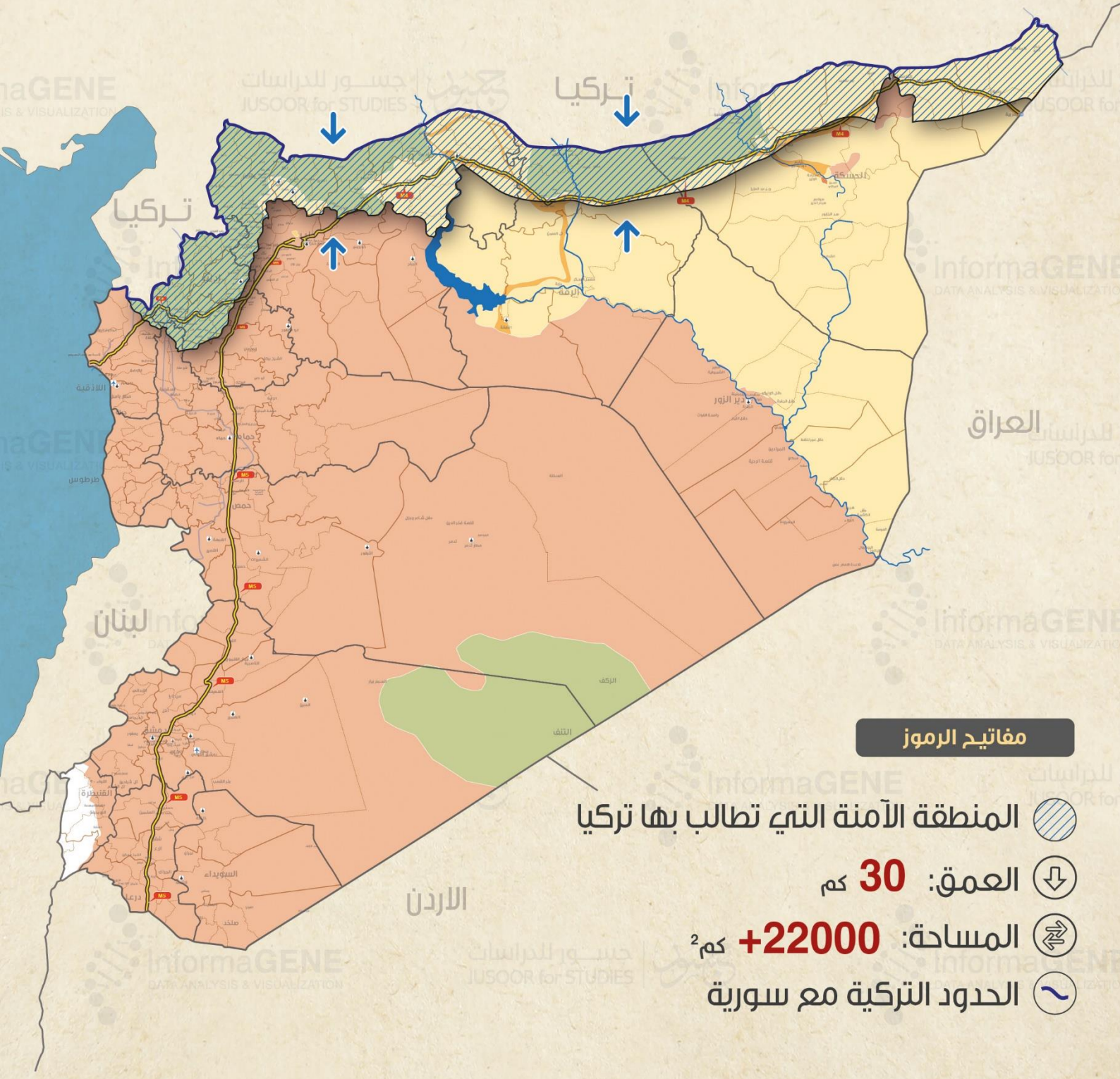

مفاتيح الرموز

- المنطقة الآمنة التي تطالب بها تركيا
- العمق: 30 كم
- المساحة: +22000 كم²
- الحدود التركية مع سورية

- مناطق سيطرة المعارضة السورية
- مناطق سيطرة النظام السوري
- مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية

1:300,000

0 1,25 2,5 5 km

N

المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبّر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.

Designed by BEYOND CREATIVE AGENCY

2. روسيا

لا تعترف روسيا بوجود أو إنشاء منطقة آمنة شمال سورية، ولا يبدو أنّ الإجراءات المعمول بها مع تركيا في إطار مذكرات التفاهم المشتركة تهدف أصلاً لإنشاء منطقة آمنة، إنما مجرّد فرض استقرار يقود إلى حلّ الخلافات ودفع الحل السياسي قدماً.

وروسيا غير موافقة أصلاً على حجم وانتشار وطبيعة مهامّ القوات التركية في إدلب، كونها تخالف ما نصّت عليه مذكّرة سوتشي (2018) لذلك طالبت في المفاوضات التي عُقدت قُبيل توقيع مذكرة موسكو (2020) بتفكيك نقاط المراقبة وعددهم 14 من المناطق التي سيطر عليها النظام، عدا مطالبتها لاحقاً بسحب المواقع العسكرية التركية الواقعة جنوب الطريق الدولي M4 وتقليص عدد جنودها وهو مقترح قابلته تركيا بالرفض[10].

ومع أنّ موسكو تتعامل مع الوجود العسكري لتركيا في سورية باعتباره مؤقتاً وغير منسَّق مع النظام السوري[11]، لكنّها قد تتقبّل إعادة النظر في هذا الموقف بحال حصل تنسيق ببين الطرفين برعايتها وبما يقود لمراجعة اتفاقية أضنة (1998). بذلك، قد ترضى موسكو بوجود عسكري لتركيا منسّق مع النظام وينحصر شمال الطريق الدولي M4 إلى حين التوصل لحل سياسي، مع اعتبار مناطق انتشاره أمنية وليست آمنة.

3. إيران

لا تعترف إيران بوجود أو إنشاء منطقة آمنة شمال سورية، وتبدو رؤيتها لمطالب تركيا في هذا الصدد الأكثر تشدُّداً مقارنة مع بقية الفاعلين الدوليين؛ حيث أكّدت مراراً بأنّ مخاوف أنقرة الأمنية يجب أن تتم معالجتها فقط عبر التواصل مع النظام والتنسيق معه[12]، أي بإعادة تفعيل اتفاقية أضنة (1998)[13].

بذلك، تعتبر طهران أنّ إمكانية تدخّل أنقرة في سورية تنحصر ضِمن منطقة أمنية –وليست آمنة– وبعمق 5 كم عن الحدود، على أن تكون مسؤولية مكافحة الإرهاب ضِمن بقية المناطق على عاتق قوات النظام فقط. بمعنى آخر، لا يبدو أنّ إيران تدعم أي مراجعة لاتفاقية أضنة، وهذا ينسجم مع

---

[10] Buna da 6 ay dayanabildi, Habertürk, 17-09-2020, Link.

[11] السفير الروسي في دمشق: يجري العمل على وضع إجراءات جديدة للدعم الاقتصادي لسورية، اتحاد الصفحات الإلكترونية في حلب، 10-11-2020، الرابط.

[12] إيران: الخطوة الأمريكية بشأن إنشاء منطقة آمنة في شمال سورية مستفزة، رويترز، 16-08-2019، الرابط.

[13] اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني حمّال أوجُه، الجزيرة نت، 8-11-2016، الرابط.

مقاربتها للحل في سورية والقائمة على إعادة تعويم النظام محليّاً ودوليّاً واستعادة سيطرته على كامل أراضي البلاد.

4. الولايات المتحدة الأمريكية

نظريّاً، لا يوجد موقف ثابت للولايات المتحدة حول المنطقة الآمنة، إذ سبق ووافقت إدارة الرئيس دونالد ترامب على إنشائها شمال سورية، بينما اعتبرت إدارة الرئيس جو بايدن أنها قد تضر وتؤثر سلباً على استقرار مناطق شمال شرق سورية وعلى عمليات مكافحة الإرهاب.

حتى عندما وافقت واشنطن على إنشاء هذه المنطقة كان هناك خلاف كبير مع تركيا حول الإدارة والحكم وآليات المراقبة والرصد فيها، عدا عدم وجود رؤية واضحة حولها.

وقد تكون سياسة أمريكا إزاء المنطقة الآمنة هي السبب وراء مطالبة تركيا القوات الأمريكية بالانسحاب من مناطق شمال شرق سورية[14]؛ باعتبارها عائقاً رئيسيّاً أمام مساعي إنشائها، فواشنطن لم ترغب بإقصاء كامل لحلفائها المحليّين المتمثلين بالإدارة الذاتيّة وقسد ووحدات الحماية الكرديّة من المشاركة في مجالس الحكم المحليّة الجديدة، كما أنّها دفعت نحو ربط مهمة الإشراف على المنطقة الآمنة بقوة دولية وبما ينسجم مع رغبتها في الانسحاب من سورية أو تقليل عدد قواتها للحد الأدنى مستقبلاً.

خُلاصة:

هناك العديد من العوائق التي تواجه مساعي تركيا في إنشاء منطقة آمنة على كامل حدودها الجنوبيّة شمال سورية. ومع ذلك، أظهرت السنوات السابقة عزم أنقرة على استكمال خطوات تأسيس هذه المنطقة، سواء بالمحافظة على المناطق التي تديرها بشكل مباشر وتنتشر فيها فصائل المعارضة، أو إيجاد تفاهُمات مع الفاعلين الرئيسيين لتكون باقي المناطق على حدودها خالية بشكل فعليّ من حزب العُمّال الكردستاني وفرعه السوري.

ووَفْق المعطيات الراهنة يبدو أنّ روسيا هي الطرف الأكثر رغبة في التعاوُن مع تركيا، التي قد تقبل فعلاً باتخاذ خطوات سياسية وأمنية من شأنها ضمان إنهاء تهديدات PKK وإعادة اللاجئين وإن لم تؤدِّ بالضرورة للاعتراف رسمياً بإقامة منطقة آمنة، طالما أنّها تستطيع عملياً فرضها كأمر واقع. وهذا لا يعني أبداً تخلي تركيا عن خيار العملية العسكرية في منبج أو تل رفعت أو شرق الفرات بحال لم تؤدِّ الجهود الدبلوماسية للاستجابة إلى متطلبات أمنها القومي.

---

[14] أردوغان يدعو القوات الأمريكية لمغادرة شرقي الفرات في سورية، الأناضول، 20-07-2022، الرابط.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co